

دور الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية

دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

للفترة 2013 - 2018

نارين ابراهيم أبو زيد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

أحمد يونس أسود، قسم الاحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

مخلص

يعد موضوع الهيكل المالي من المواضيع المهمة في مجال الإدارة المالية لإرتباطه مع العديد من القرارات الاستثمارية، ونظراً للاختلاف في طبيعة النشاط بين المصارف التجارية والمؤسسات الاقتصادية فان ذلك أدى إلى الاختلاف في ترقية الهياكل المالية، وعليه حاولنا في هذا البحث الجمع بين جانبين بالغني الأهمية والاثر على المصارف التجارية. ويمثل البحث الحالي دراسة لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على دور الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية التي تقوم بها تلك المصارف، وقد بلغت العينة (11) مصرفاً من بين المصارف المعتمدة في ذلك السوق. واعتمد البحث على المدخل الوصفي لتأطير الجانب النظري والمدخل التحليلي لاستكمال متطلبات الجانب الميداني والذي تم فيه إجراء التحليل المالي وبعتماد البيانات التاريخية للعينة ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي على البيانات الناتجة من التحليل المالي حيث تم اعتماد البرمجية الإحصائية (SPSS V. 25) في إتمام التحليلات الإحصائية المطلوبة.

وبينت أهم الاستنتاجات على أن المصارف المبحوثة اعتمدت في تمويل هيكلها المالي (عملياتها وأنشطتها) بشكل كبير على المطلوبات قصيرة الأجل وهذا يؤشر مخاطرة عالية لدى تلك المصارف تجاه الدائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة اعتماد المصارف المبحوثة على المؤشرات التي تناولتها الدراسة الحالية ذات العلاقة بالتحليل على دور ترقية الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية من اجل تحديد مكانه من خلال والضعف.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، حقوق الملكية، القروض المصرفية، استدامة الربحية المصرفية، العائد على الملكية، العائد على الموجودات، العائد على الاستثمار.

1. مقدمة

بالاستفادة من التأطير الفكري لما تناولته الدراسات السابقة المتعلقة بمواضيع البحث. وقد تم اعتماد نوعين من التحليلات لإنجاز البحث ممثلة بالتحليل المالي والتحليل الإحصائي. وتضمن البحث ثلاثة محاور، اختص الأول منها بمنهجية البحث، بينما تناول المحور الثاني متعلقات الجانب النظري لمتغيرات البحث، وخصص المحور الثالث للجانب الميداني، وأخيراً اختتم البحث بالاستنتاجات والمقترحات ذات الصلة بمواضيع البحث.

2. المحور الأول: الجانب المنهجي

1.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم توفر دليل ملموس عن العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة وربحية المصارف ومصدر هذا الغموض قد يكون ناجماً عن الدور الذي يلعبه كل من هامش الربحية، ومعدلات الدوران، والاستخدام الواسع للقروض، وكفاءة الإدارة. يؤدي وجود هذا الغموض إلى عدم قدرة الإدارة على معالجة اسباب انخفاض ربحية المصارف سواءً فيما يتعلق باختلاف مصادر التمويل أو إدارة المصارف.

لهذا تسعى الدراسة للاجابة على الاستئلة التالية:

يعد الهيكل المالي في المصارف التجارية وتركيبته وأساليب تكوينه من الجوانب ذات الأهمية فيما تقدمه المصارف من خدمات وفيما تؤديه من أنشطة لما له من ارتباط وثيق بتحقيق الربحية المصرفية ولدوره الواضح في استدامتها، حيث أن المصارف التجارية تسعى لتحقيق التركيبة الأفضل في مكونات الهيكل المالي لها مما ينعكس إيجاباً فيما تؤديه من عمليات تشغيلية تهدف لتقديم الخدمات لزبائنها والتي تمثل المصدر الرئيس لأرباحها من ناحية، ومصدراً لأغلب خسائرها التي قد تتعرض لها من ناحية اخرى.

كما أن استدامة الربحية المصرفية تعد من المهام الأساسية لعمل إدارة المصرف اليومية، إذ يمكن أن يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة لعدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، أو عدم القدرة على تقديم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجاتهم مما يشير إلى ضعف قدرة المصرف التجاري في استدامة عملياته وبالتالي ربحيته.

وهدفنا الدراسة إلى تحديد دور ترقية الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية، وذلك بالتطبيق على بيانات عينة بلغت (11) مصرفاً لتكون مجالاً ميدانياً لإجراء البحث. وتم إعداد الجانب النظري لمواضيع البحث ممثلاً بمتغيراته الرئيسة وأبعادها

ت. يوجد ارتباط معنوي طردي وذي دلالة احصائية بين الهيكل المالي وبين استدامة الربحية المصرفية عند مستوى معنوية (0.05).

ث. يوجد تأثير معنوي ذي دلالة احصائية للهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية عند مستوى معنوية (0.05).

5.2 أنموذج البحث

تستلزم المعالجة المنهجية لمشكلة البحث في ضوء إطارها النظري تصميم أنموذج فرضي كما هو موضح في الشكل (1) والذي يصور علاقة الارتباط والأثر بين نسب الهيكل المالي ونسب الربحية المصرفية. ولقد اعتمد الباحثان في تصميمها للأنموذج على نسب الهيكل المالي والمتمثلة في (المطلوبات قصيرة الاجل، اجمالي المطلوبات) والتي تمثل المتغير المستقل. أما المتغير التابع فتمثل في ربحية المصرفية ونسبه المتمثلة في (العائد على الملكية، العائد على الموجودات، العائد على الاستثمار).



اعداد الباحثان

الشكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

6.2 الأساليب الإحصائية

تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية والتي كانت كالاتي:

أ. استخدام النسب المالية ذات العلاقة بحساب مؤشرات الهيكل المالي واستدامة الربحية المصرفية.

ب. معامل الارتباط البسيط والمتعدد للتعرف على علاقات الارتباط بين متغيرات البحث.

ت. معامل الإنحدار للتعرف على مستويات تأثير الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية.

3. المحور الثاني: الجانب النظري

1.3 متغير الهيكل المالي

أ. هل تختلف تركيبة الهيكل المالي في المصارف المبحوثة؟ وهل تختلف وسائل استدامة الربحية لديها؟

ب. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف؟

ت. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي ومعدل العائد على الأصول للمصارف؟

ث. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهيكل المالي وهامش صافي الربح للمصارف؟

2.2 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الاتي:

أ. توفير معلومات إضافية لمستخدمي البيانات المالية والمقرضين بشكل رئيسي، بخصوص الهياكل المالية للمصارف.

ب. مساعدة المقرضين على تقدير حجم الطلب المتوقع على أموالهم من قبل الشركات التي من المحتمل أن تستفيد من خدماتهم، وذلك عن طريق المتغيرات التي تساهم في تحديد الهيكل المالي للشركات.

ت. المساعدة في تقدير الخطر المالي للشركة الناتج عن زيادة نسبة المديونية إلى حقوق الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار محددات الهيكل المالي للشركة موضوع البحث.

3.2 أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على نسب هيكل المالي وكذلك نسب الربحية المصرفية، وبجانب هذا الهدف فهناك أهداف أخرى تمثلت كالاتي:

أ. إعداد دراسة نظرية حول الهيكل المالي والربحية المصرفية.

ب. التعرف على الواقع الميداني للهيكل المالي والربحية المصرفية في المصارف المبحوثة.

ت. التعرف على طبيعة الارتباط والتأثير لهيكل راس المال في ربحية المصرفية.

4.2 فرضيات البحث

تمت صياغة مجموعة من الفرضيات وذلك استناداً لأنموذج البحث، وكما يأتي:

أ. لا تختلف تركيبة الهيكل المالي لدى المصارف التجارية المبحوثة.

ب. لا تختلف أساليب استدامة الربحية المصرفية لدى المصارف التجارية المبحوثة.

1.1.3 مفهوم وأهمية الهيكل المالي

يعرف (هندي، 1997: 574) الهيكل المالي بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونا الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

ويقصد بهيكل التمويل مكونات الأموال اللازمة لتمويل الأصول المختلفة، ومن ثم فهو يمثل تشكيلة الالتزامات أو مصادر الأموال في قائمة المركز المالي سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل (ابو نصر، بدون تاريخ: 3).

ويعدّ القرار التمويلي في الشركات عامة، وفي المصارف تحديداً، من القرارات الهامة التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وعلى ربحيتها، وسيولتها، ويتعلق هذا القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، وكذلك تحديد المزيج المناسب من مصدري الدين والملكية. ويعدّ استخدام مزيج التمويل الأمثل ممجاً، لأنه يخفض تكلفة رأس المال في الشركة، ومن ثم يعظم قيمتها ويزيد فرص الاستثمار الراجعة المتاحة أمام الشركة (الحمدان، القضاة: 2013: 160).

نستنتج مما سبق بأن قرارات التمويل عند المصارف يشكل واحد من القرارات الادارة المالية والتي تشكل مضمون الادارة المالية الان عملية التمويل ليس سهلاً في عالمنا المعاصر بحكم عوامل الكلفة والمخاطرة المالية ونسبة العوائد المتحققة. ويجب على المصارف أن تعتمد ليس فقط على التمويل بالدين قصير الاجل بل على التمويل بالدين طويل الاجل من أجل زيادة الربحية واستدامتها والتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.

2.1.3 العوامل الكمية المؤثرة في تحديد الهيكل المالي

تحدد المؤسسة المالية تركيبة مستهدفة لهيكل التمويل التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الادارة التي يتحقق عندها تعظيم قيمة السهم للمؤسسة في السوق المالي (معاذ، احمد، 2015: 8)، وفيما يلي أهم هذه المحددات (اسماعيل، 2016: 49) (الزبيدي، سلامة، 2007: 34-35) (جمهرة، 2017: 177):

أ. **حجم المصرف:** تؤكد الدراسات المالية على وجود علاقة بين حجم المصرف والرفع المالي فيها، حيث يعتبر حجم المصرف بديل عكسي لاحتتمالية الإفلاس؛ فالمصارف كبيرة الحجم مرجحه لأن تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة العسر المالي والإفلاس؛ لضخامة ما تملكه من موجودات. ولهذا يمكن زيادة مقدارالدين فيها بسبب ضخامة أصولها، أما المصارف ذات الحجم

تواجه المصارف صعوبات كثيرة في الاستمرار بمزاولة أنشطتها المختلفة بحكم زيادة احتياجاتها الى الاموال اللازمة لتغطية أصولها الثابتة والجارية من مصادرها الداخلية والخارجية ، خصوصاً أن هناك اختلاف بين المصارف والشركات الصناعية والخدمية والتجارية في درجة اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل بحكم الاختلاف في طبيعة أنشطتها واستخدامها لمصادر التمويل المختلفة، لذا تلجأ المصارف للمفاضلة بين مصادر التمويل من حيث الكلف، والمخاطر، والعوائد، والمدى الزمني، والمشاركة في الإدارة والالتزامات المترتبة عليها من فوائد وأقساط، في محاولة منها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل، الذي يعظم قيمة المنشأة، حيث إن تلك القيمة هي في المحصلة عبارة عن قيمة الدين بالإضافة إلى قيمة حقوق الملكية (الحمدان، القضاة: 2013: 160).

يعتبر موضوع الهيكل المالي من أهم المواضيع التي نالت اهتمام البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، وباعتبار المؤسسة مركز لقرارات فإنها تقوم على جملة من القرارات المالية الخاصة، والتي تتوفر على جملة من المصادر التمويلية التي تستدعي المفاضلة بينها والتي تقع على عاتق المدير المالي باختيار مصادر التمويل المناسبة في ضوء العائد المطلوب والخطر الممكن قبوله منها، لتكوين هيكل مالي أمثل والذي يفسر السلوك التمويلي لها في ظل إتباع سياسة تمويلية محددة من طرف المؤسسة (قربوع، 2017، 1).

وتعد قرارات التمويل من القرارات المالية الهامة التي تبحث في مصادر التمويل سواء كان ذلك عن طريق أموال الملكية أو عن طريق الديون أو مزيج بين الاثنين، بما يضمن تحقيق أدنى تكلفة. كما تحدد قرارات التمويل النسبة لكل مصدر من هذه المصادر، و يعرف مزيج الديون وهيكل الملكية بالهيكل المالي؛ أما هيكل رأس المال فهو يتضمن مصادر تمويل تجمع بين حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل، وعرف أيضاً بأنه التمويل الدائم والذي يتمثل في القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية، وبالتالي فهو جزء من الهيكل المالي (الذي ينطوي على كافة مصادر التمويل) (جمهرة، 2017: 177).

ويعرف الهيكل المالي بأنه الجانب الأيسر من المركز المالي، ويعبر عن مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول المتمثلة في الجانب الأيمن، إذ يمكن تمويل هذه الأصول من مصادر متعددة، مثل راس المال، والأرباح المحتجزة، وقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل (عبد الفتاح، 2014: 24).

الإدارة لاستخدام تلك الأرباح في تمويل انشطتها عوضاً عن استخدام مصادر التمويل الخارجي وما يصاحبه عادة من مخاطر الرفع المالي.

3.1.3 الجدل القائم على مكونات الهيكل المالي

تختلف مكونات الهيكل المالي من حيث المصدر والملكية، ولها قيود ومحددات تفرض على إدارة المصرف أخذها في الحسبان لتقوم بتشكيل توليفة الهيكل المالي لها، ويمكن تقسيمها إلى (اسماعيل، 2016: 15-17)، (معاذ، احمد، 2015: 4)، (قربوع، 2017: 23-27)، (خبيزة، 2012: 12)، (معاذ، احمد، 2015: 6-7):-

- مصادر التمويل قصيرة الأجل: يقصد بمصادر التمويل قصيرة الأجل مجموعة المطلوبات التي تساهم في تمويل الموجودات المتداولة والتي تكون مستحقة السداد خلال الفترة المالية وهي سنة في الغالب. وتعدد مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى: -

أ. الائتمان التجاري: هي تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المشتري من المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها وأحياناً يحصل عليها بدون تكلفة إذا ما تم منح الائتمان بدون شروط الدفع.

ب. الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك حيث درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر لتمويل قصير الأجل.

- مصادر التمويل متوسطة الأجل: هي تلك الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة 1_5 سنوات وهي تستحق بعد مرور فترة زمنية تزيد عن الفترة الزمنية المتعلقة باستحقاق القروض قصيرة الأجل و أقل من فترة استحقاق القروض طويلة الأجل (أكثر من 5 سنوات) و يمكن تقسيم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى: -

أ. التمويل التاجيري: تشير عملية الاستئجار إلى إنفاق بين مؤسستين بحيث تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة لمؤسسة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، ووفقاً لهذا الأسلوب تستطيع المؤسسة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه، ولقد انتشر أسلوب الاستئجار انتشاراً كبيراً في ميدان الأعمال.

الصغير يتوقع اعتمادها على الدين بنسبة قليلة، بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات فيها مما يعني أنّ علاقة الحجم تكون موجبة على عرض الدين.

ب. الوفر الضريبي لغير الدين: من الأمور التي تشجع على الاقتراض، ما يتم توفيره من مزايا ضريبية (الوفر الضريبي)، ذلك أن التكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة، وعليه كلما زادت إمكانية المنشأة في الحصول على الوفر الضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على المديونية في التمويل، غير أنه في بعض الحالات قد لا تحقق المنشأة أي وفر ضريبي بسبب تمتعها بالإعفاء الضريبي أو تكبدها خسائر رأسمالية تؤدي إلى انخفاض ربحيتها، وبالتالي انخفاض الضريبة وربما انعكاسها، وفي حالة كهذه فإن المركز الضريبي لا يشجع المنشأة على الاقتراض.

ت. الضمانات (هيكل الأصول): طبيعة أصول المنشأة يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار مصادر التمويل، بمعنى أن نوع الأصول المملوكة للمنشأة يؤثر في تحديد بنيتها هيكلها التمويلي.

ث. الربحية: إن تأثير الربحية على نسبة الاستدانة كان محل اهتمام العديد من النظريات المفسرة للسلوك التمويلي، فارتفاع مستوى الربحية يعطي قدراً أكبر من المرونة في تغطية الالتزامات المالية، فمن منظور نظرية عدم تناظر المعلومات، فإن المؤسسات الأكثر ربحية هي التي تحرر أكبر نسبة من التمويل الذاتي ومنه تبرز العلاقة السلبية بين الربحية والاستدانة.

ج. مخاطر الأعمال: أشارت أغلب النظريات المفسرة للسلوك التمويلي للمنشأة وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية ونسبة الاقتراض بالهيكل المالي، فحسب نظرية التوازن ونظرية الالتقاط التدريجي ونظرية الوكالة، فإن المنشآت ذات الثقل الكبير في الأرباح كقياس لحجم المخاطر، تتعرض لاحتمالات مرتفعة للإفلاس، لذلك يتوقع أن يتضمن هيكلها المالي مستوى أقل من الدين.

ح. معدل النمو: تتوقف قدرة المصارف على النمو على مقدار الربح السنوي المحقق من جهة وما توزعه من تلك الأرباح المساهمين من جهة أخرى أو بعبارة الأخرى على ما يعرف بنسبة احتجاز الأرباح ومن هنا كلما ارتفعت قيمة الربح السنوي المحقق وارتفعت معه نسبة الاحتجاز يرتفع معها أيضاً تراكم الأرباح المحتجزة ومن ثم معدل النمو المرتفع للمصرف و العكس بالعكس، و ينعكس على ما سبق على سياسة التمويلية لإدارة المصرف ذلك لأنه كلما ارتفعت قيمة الأرباح المحتجزة في المصرف تزداد الفرصة أمام

السداد من أموال التصفية في حالة إفلاس المؤسسة قبل حملة الأسهم المتأثرة والأسهم العادية.

ث. الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة احد المصادر الهامة للتمويل الناتج التي تلجأ اليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الاجل و تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوي الذي لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة او لم تضعه كاحتياطات للمؤسسة وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو و التوسع في انشطته كما تستخدمها ايضا لاجراء اي توزيعات على المساهمين في الاحوال التي لا يتم فيها تحقيق الأرباح او يتم فيها تحقيق الخسارة.

2.3 متغير استدامة الربحية المصرفية

1.2.3 مفهوم استدامة الربحية المصرفية

البداية يجب التعرف على مفهوم الاستدامة بأنها عملية مستمرة تحتاج الى التقييم المستمر و التوجيه اللازم للحفاظ على كفاءتها (البرميلي، 2006: 61)، أما مفهوم الربحية: هي المحصلة النهائية لمجموعة السياسات والقرارات التي تتخذها المصرف، وتوفر نسبة الربحية معلومات تشير الى مدى فاعلية عمليات وسياسات المصرف، وتبين الآثار المجتمعة لجوانب السيولة والأصول والدين على النتيجة التشغيلية (عبد الفتاح، 2014: 9) ، أو الربحية: هي الهدف الرئيسي لجميع الشركات، والامر الضروري لبقائها واستمرارها ، والغاية التي يتطلع اليها المستثمرون ويتم تحقيق الهدف من خلال قرارين مهمين وهما قرار التمويل و قرار الأستثمار فقرار التمويل متعلق بكيفية اختيار مصادر الحصول على الاموال اللازمة لتمويل الشركة لأستثمار موجوداتها، بشكل يمكن اصحاب المشروع من الحصول على عائد أكبر(عبد الفتاح، 2014: 32).

أما قرار الأستثمار وفق نظرية التسلسل المصادر التمويل، فالأرباح المحتجزة تأتي في المقدمة، ثم تتبعها القروض، ثم إصدار الأسهم الجديدة. وبناء عليه، يصبح من المتوقع ان تتجه الشركة التي تتميز بأرتفاع معدل ربحيتها، الى الأعتداد بدرجة أقل على الأموال المقترضة، وبدرجة أكبر على الأرباح المحتجزة (عبد الفتاح، 2014: 33).

من الضروري أن تبحث المصارف التجارية عن قطاعات جديدة لغرض تحقيق النمو والربحية المستدامة، خصوصاً بتوصيل وتوجيه القروض والخدمات الى عملائها. إذ

ب. القروض المباشرة: عادة ما يتم سداد هذه القروض بصورة منتظم على مدار عدد من السنوات بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون باصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الاخرى.

• مصادر التمويل طويلة الأجل: تسعى المؤسسات المعاصرة إلى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة وفقاً للظروف السائدة في الأسواق المالية وتوجهات إدارتها بشأن تحمل المخاطر من عددها. وبناء على ما تقدم فإن التمويل المقترض طويل الأجل يعد من مصادر التمويل الأساسية للمؤسسات. وتكون مصادر التمويل طويلة الأجل كالآتي: -

أ. الاسهم العادية: هو وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد اي انها ابدية على طول عمر المشروع و لا تلتزم بتوزيع ارباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح او فقرات استحقاقها

ب. الاسهم الممتازة: يعتبر السهم الممتاز مستند ملكية، مثلو مثل الاسهم العادية حيث يمتلك قيمة اسمية وقيمة سوقية، إلا أنه يتميز عن السهم العادي ببعض المميزات حيث يخص السهم الممتاز بتوزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من قيمته الاسمية، وفي حالة عدم تحقق الأرباح في سنة ما، أو تحققت أرباح لكن قررت المؤسسة عدم توزيعها، فلا يحق لحامل الأسهم الممتازة المطالبة بها ، وفي الوقت ذاته لا يحق إجراء توزيعات لحامل الأسهم العادية في أي سنة لاحقة ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقهم في توزيعات السنوات السابقة.

ت. السندات: تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل، ويمثل السند صك مالي تصدره المؤسسة المقترضة للأموال، تتعهد بموجبه بدفع فائدة دورية للمقرض (المستثمر)، وأيضاً تسديد قيمة السند في تاريخ محدد يدعى تاريخ إستحقاق السند، ويعطي السند لحامله جملة من الحقوق أهمها: المطالبة بعائد سنوي يتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها له سواء حققت أرباحاً أم لم تحقق وتحسب كنسبة ثابتة من القيمة الاسمية للسند، كما يحق للمستثمر إسترداد كافة أمواله عند تاريخ إستحقاق السند أيضاً تحمل السندات الأولوية في

صافي الربح الى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات الى إجمالي الموجودات، و يعتبر هذا النموذج احد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي سيقاس أداء الشركات فيما يتعلق بمحاولة ادارات تلك الشركات تحقيق اقصى عوائد ممكنة باقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق اقصى ربحية والتي ستعكس بالتاكيد على ثروة اصحاب المشروع (المساهمين او المالكين).

ت. هامش صافي الربح (Net Profit Margin) تقيس هذه النسبة مقدار صافي الربح المتحقق بعد الضريبة والفوائد عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات، وتزداد ارباح الشركة كلما انخفضت التكاليف، ومؤشر على قدرة الإدارة في السيطرة على التكاليف المختلفة بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى.

4. المحور الثالث: الجانب الميداني

1.4 تحليل مؤشرات متغير الهيكل المالي

تم اعتماد ثلاث نسب مالية لحساب هذا المؤشر ومن واقع بيانات المصارف المبحوثة وخلال سنوات الدراسة، حيث كانت النتائج كما يلي:

- نسبة المطلوبات قصيرة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية: يلاحظ من الجدول (1) أن نسبة المطلوبات قصيرة الأجل الناحلة في تركيبة هيكل رأس المال في المصارف المبحوثة كانت متذبذبة المستويات خلال أعوام الدراسة بين مصرف وآخر حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ. المعدل السنوي للمصارف: يلاحظ من المعدل السنوي ولكل مصرف من مصارف الدراسة أنه يمكن تصنيف تلك المصارف وحسب نسبة المطلوبات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية إلى مجموعتين: الأولى والتي كانت فيها النسبة منخفضة وتراوح بين (1.30) و (1.60) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى قد اعتمدت على ما قيمته (130-160) دينار كمتطلبات قصيرة الأجل في تمويل الهيكل المالي مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية. أما المجموعة الثانية فقد تراوحت هذه النسبة فيما بين (21.4) و (28.4) والتي تدل على أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى قد اعتمدت على ما قيمته (214-284) دينار كمتطلبات

أن الاستدامة وتحقيق الربحية تؤدي إلى تحقيق أهداف المصارف والشمول المالي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال تعظيم الأرباح.

2.2.3 مقاييس نسب الربحية

مقاييس الربحية هي المرجعية التي يتم استخدامها لتقييم أداء الشركات المالية . والربحية هي كلمة محملة بالنسبة للأطراف المشاركة للمصارف على حد سواء يهتم المالك بأن تصبح قيمة الأسهم أكثر ارتفاعاً بما يعود عليه بالمنفعة ويهتم الدائن بمعرفة كيفية استعمال الشركة مصادر الربحية لتستطيع في المستقبل دفع الفوائد وأصل القرض، و يهتم الإدارة بأدارة الأصول وتحقيق الأهداف لكل من الدائن والمالك، وتعطي هذه النسب الإدارة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة بشأن كيفية أنفاق المزيد من الأموال على الاستثمارات الناجحة، فنسب الربحية تستخدم لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات والتكاليف التي تتكبدها خلال فترة زمنية محددة. (عبد الفتاح، 2014، 34).

وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاءة، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترة السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح، وسيتم التركيز على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح (عبد الفتاح، 2014، 34-35) (صالح، فاضل، 2010: 148-149) (عوض الله، 2015: 185-186):-

أ. **العائد على الأصول (Return on Assets):** يعتبر العائد على الاصول من مؤشرات الاداء التشغيلي ذات الاهمية في رصد مدى استغلال الشركة لاصولها في توليد الارباح، بمعنى اخر تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ربحية اشركة بالنسبة لمجموع اصولها و تقيس كفاءة الادارة في استخدام الاصول لتوليد الارباح ، ان معدل العائد على الاصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الاصول التي تمتلكها من معدات و مباني و ارضي و مخزون و ذلك من خلال بيان كفاءة استخدام اصول الشركة المستثمرة لتحقيق عائد مناسب يبرر تكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الموجودات

ب. **العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity):** يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين حيث اقتصر في بادئ الامر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتي تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة

وحسب نسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية إلى مجموعتين: الأولى والتي كانت فيها النسبة منخفضة وتراوحت بين (1.33) و (1.16) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى قد اعتمدت على ما قيمته (133-116) دينار كطلوبات في تمويل الهيكل المالي مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية. أما المجموعة الثانية فقد تراوحت هذه النسبة فيها بين (2.36) و (2.63) والتي تدل على أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى قد اعتمدت على ما قيمته (236-263) دينار كطلوبات في تركيبة رأس المال مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية.

ب. معدل سنوات الدراسة للمصارف: يلاحظ من معدل سنوات الدراسة للمصارف أن أقل قيمة لنسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية كانت في مصرف سومر التجاري والتي بلغت (0.983) وكعدل خلال سنوات الدراسة، بينما كانت أعلى قيمة لهذه النسبة لدى مصرف بغداد والتي بلغت (4.590)، بينما تراوحت قيم هذه النسبة للمصارف الأخرى بين هاتين القيمتين، مما يدل على التذبذب الواسع لقيمة هذه النسبة بين المصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة.

ت. المعدل العام: بلغت قيمة هذه النسبة لكافة المصارف وكافة سنوات الدراسة (1.846) والتي تمثل المعدل العام، مما يدل على أن المصارف المبحوثة تعتمد في تمويل هيكلها المالي وبالتالي عملياتها وأنشطتها بشكل كبير على المطلوبات وواقع (184) دينار كطلوبات في هيكل رأس المال مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية وهذا يؤشر على وجود مخاطر لدى تلك المصارف تجاه الدائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف.

الجدول (2) إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية

المعدل لسنوات الدراسة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة المصرف
1.053068	0.560762	0.414049	0.51508	1.672267	1.608768	1.540882	ثور
1.796904	1.039006	1.113894	1.01399	2.057497	2.33852	3.218521	الاهلي
1.502725	0.58755	0.510946	0.654291	2.049362	2.154546	3.059659	الاصتان
1.073560	0.563419	0.578487	0.503219	1.513082	1.579803	1.703351	التجاري
1.777481	0.839066	0.88014	1.524195	2.510958	2.35092	2.55961	الخليج التجاري
3.387245	4.268883	3.537974	2.839762	3.726214	3.133534	2.817104	المنصور
1.076968	0.541685	0.512721	0.543661	1.391728	1.324049	2.147968	الواصل
1.011120	0.399383	0.222817	0.298634	1.465728	1.641	2.039162	بابل
4.590575	3.24206	2.976494	3.244455	5.771336	6.249608	6.0595	بغداد
2.051116	2.342478	1.258424	1.413146	2.416587	2.581372	2.294691	الاتحاد العراقي
0.983248	0.525785	0.458469	0.316755	1.402003	1.615378	1.5811	سومر التجاري
1.845819	1.355461	1.133128	1.169744	2.362307	2.416136	2.638322	المعدل السنوي للمصارف

المصدر: اعداد الباحثان من التقارير المالية والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

قصيرة الأجل في تركيبة الهيكل المالي مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية.

ب. معدل سنوات الدراسة للمصارف: يلاحظ من معدل سنوات الدراسة للمصارف أن أقل قيمة لنسبة المطلوبات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية كانت في مصرف سومر التجاري والتي بلغت (0.483) وكعدل خلال سنوات الدراسة، بينما كانت أعلى قيمة لهذه النسبة لدى مصرف بابل والتي بلغت (87.348)، بينما تراوحت قيم هذه النسبة للمصارف الأخرى بين هاتين القيمتين، مما يدل على التذبذب الواسع لقيمة هذه النسبة بين المصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة.

ت. المعدل العام: بلغت قيمة هذه النسبة لكافة المصارف وكافة سنوات الدراسة (9.235) والتي تمثل المعدل العام، مما يدل على أن المصارف المبحوثة تعتمد في تمويل هيكلها المالي وبالتالي عملياتها وأنشطتها بشكل كبير على المطلوبات قصيرة الأجل وواقع (923) دينار كطلوبات قصيرة الأجل في الهيكل المالي مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية وهذا يؤشر بمخاطرة عالية لدى تلك المصارف تجاه الدائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف.

الجدول (1) المطلوبات قصيرة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

المعدل لسنوات الدراسة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة المصرف
0.492086	0.72486	0.395073	0.497443	0.672267	0.608768	0.054103	ثور
1.296904	1.039006	1.113894	1.01399	1.057497	1.33852	2.218521	الاهلي
1.005857	0.58755	0.510946	0.673082	1.049362	1.154546	2.059659	الاصتان
0.57356	0.563419	0.578487	0.503219	0.513082	0.579803	0.703351	التجاري
1.27458	0.832467	0.874919	1.518608	1.510958	1.35092	1.55961	الخليج التجاري
2.887245	4.268883	3.537974	2.839762	2.726214	2.133534	1.817104	المنصور
0.576969	0.541685	0.512721	0.543661	0.391728	0.324049	1.147968	الواصل
87.34754	0.488433	222.8172	298.6337	0.465728	0.641	1.039162	بابل
4.255703	3.174579	2.976494	4.302704	4.771336	5.249608	5.0595	بغداد
1.389299	1.329795	1.258424	1.413146	1.416587	1.581372	1.336469	الاتحاد العراقي
0.483269	0.525785	0.45853	0.316815	0.402003	0.615378	0.5811	سومر التجاري
9.234819	1.279678	21.36678	28.38692	1.361524	1.416136	1.597868	المعدل السنوي للمصارف

المصدر: اعداد الباحثان من التقارير المالية والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

● نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية: يلاحظ من الجدول (2) أن نسبة المطلوبات الداخلة في تركيبة الهيكل المالي في المصارف المبحوثة كانت متذبذبة المستويات خلال أعوام الدراسة بين مصرف وآخر حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ. المعدل السنوي للمصارف: يلاحظ من المعدل السنوي ولكل مصرف من مصارف الدراسة أنه يمكن تصنيف تلك المصارف

حقوق الملكية بجانب وجود مخاطر لدى تلك المصارف تجاه المساهمين من حيث ضعف مستويات تحقيق العائد لتلك المصارف.

الجدول (3) نسبة العائد على الملكية

المعدل لسنوات الدراسة	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة
0.045118	0.017642	0.050721	0.05835	0.039918	0.035854	0.068228	الطور
0.064738	-0.03069	0.010453	0.081595	0.008815	0.026376	0.082321	الاطي
0.034595	0.017855	0.02552	0.020794	0.038563	0.046328	0.058514	التصان
0.033926	0.03826	0.034441	0.026878	0.026422	0.032402	0.045157	التجاري
0.053975	0.001882	0.013463	0.018477	0.030529	0.104078	0.155421	الفتح التجاري
0.069946	0.08162	0.060355	0.05901	0.068441	0.060005	0.090246	المنصور
0.033076	0.013253	0.018087	0.013259	-0.00123	0.006924	0.148167	الموصل
0.018008	0.005451	0.012656	0.027714	0.014626	0.025524	0.022082	بابل
0.055940	0.015566	0.022107	0.071582	0.021292	0.095003	0.110095	بغداد
0.009145	-0.19494	0.000373	0.000078	-0.00284	0.052503	0.199699	الاتحاد العراقي
0.007842	0.003402	0.001498	0.014077	0.013717	0.007583	0.006778	سومر التجاري
0.038755	(-0.002790)	0.022697	0.035619	0.023477	0.04478	0.091708	المعدل السنوي للمصارف

المصدر: اعداد الباحثان من التقارير المالية والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

- العائد على الموجودات: يلاحظ من الجدول (4) أن نسبة العائد إلى الموجودات في المصارف المبحوثة كانت منخفضة متذبذبة المستويات خلال أعوام الدراسة بين مصرف وآخر حيث يمكن ملاحظة الآتي:
 - أ. المعدل السنوي للمصارف: يلاحظ من المعدل السنوي ولكل مصرف من مصارف الدراسة أن نسبة العائد إلى الموجودات تذبذبت بين تحقيق الخسائر والأرباح حيث كانت أقل نسبة هي (- 0.018) في العام (2018) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى حققت عائداً (خسائر) قيمته مساوية إلى (- 1.8) دينار مقابل كل (100) دينار من الموجودات. بينما كانت أعلى نسبة هي (0.036) في العام (2013) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى حققت عائداً (أرباح) قيمته مساوية إلى (3.6) دينار مقابل كل (100) دينار من الموجودات.
 - ب. معدل سنوات الدراسة للمصارف: يلاحظ من معدل سنوات الدراسة للمصارف أن أقل قيمة لنسبة العائد إلى الموجودات كانت في مصرف سومر التجاري والتي بلغت (0.005) ومعدل خلال سنوات الدراسة، بينما كانت أعلى قيمة لهذه النسبة لدى مصرف آشور والتي بلغت (0.029)، بينما تراوحت قيم هذه النسبة للمصارف الأخرى بين هاتين القيمتين، مما يدل على وجود تذبذب لقيمة هذه النسبة بين المصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة.
 - ت. المعدل العام: بلغت قيمة هذه النسبة لكافة المصارف ولكافة سنوات الدراسة (0.0183) والتي تمثل المعدل العام، مما يدل على أن المصارف

ومن نتائج التحليل المالي ذات الصلة بمؤشرات الهيكل المالي يمكن رفض الفرضية الأولى والتي تنص على (لا تختلف تركيبة الهيكل المالي لدى المصارف التجارية المبحوثة)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (تختلف تركيبة الهيكل المالي لدى المصارف التجارية المبحوثة).

2.4 تحليل مؤشرات متغير ربحية المصرف

تم اعتماد ثلاث نسب مالية لحساب هذا المؤشر ومن واقع بيانات المصارف المبحوثة وخلال سنوات الدراسة، حيث كانت النتائج كما يلي:

- العائد على الملكية: يلاحظ من الجدول (3) أن نسبة العائد إلى حق الملكية في المصارف المبحوثة كانت منخفضة متذبذبة المستويات خلال أعوام الدراسة بين مصرف وآخر حيث يمكن ملاحظة الآتي:

- أ. المعدل السنوي للمصارف: يلاحظ من المعدل السنوي ولكل مصرف من مصارف الدراسة أن أقل نسبة للعائد إلى حقوق الملكية كانت فيها (- 0.003) في العام (2018) وهي نسبة منخفضة جدا والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة حققت عائداً (خسائر) قيمته (- 0.3) دينار مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية. أما أعلى نسبة فقد كانت (0.092) في العام (2013) والتي تدل على أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى قد حققت عائداً (أرباح) قيمته (9.2) دينار مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية.
- ب. معدل سنوات الدراسة للمصارف: يلاحظ من معدل سنوات الدراسة للمصارف أن أقل قيمة لنسبة العائد إلى حقوق الملكية كانت في مصرف سومر التجاري والتي بلغت (0.007) ومعدل خلال سنوات الدراسة، بينما كانت أعلى قيمة لهذه النسبة لدى مصرف المنصور والتي بلغت (0.069)، بينما تراوحت قيم هذه النسبة للمصارف الأخرى بين هاتين القيمتين، مما يدل على وجود تذبذب لقيمة هذه النسبة بين المصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة.
- ت. المعدل العام: بلغت قيمة هذه النسبة لكافة المصارف ولكافة سنوات الدراسة (0.0388) والتي تمثل المعدل العام، مما يدل على أن المصارف المبحوثة حققت عائد على حق الملكية بواقع (3.88) دينار كعائد مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية، وهذا يدل على ضعف كفاءة إدارة المصارف وسياساتها الاستثمارية في توظيف

ت. المعدل العام: بلغت قيمة هذه النسبة لكافة المصارف وكافة سنوات الدراسة (22.80) والتي تمثل المعدل العام، مما يدل على أن المصارف المبحوثة حققت عائد على الاستثمارات بواقع (2280) دينار كعائد مقابل كل (100) دينار من الاستثمارات وهذا يؤشر على كفاءة تلك المصارف في الاستثمار وبشكل عام.

المبحوثة حققت عائد على الموجودات بواقع (1.83) دينار كعائد مقابل كل (100) دينار من الموجودات وهو عائد منخفض يدل على وجود مخاطر لدى تلك المصارف من حيث ضعف وعدم كفاءة المصارف في ادارة واستثمار الموجودات لديها.

الجدول (4) نسبة العائد على الموجودات

المصرف	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المعدل لسنوات الدراسة
الثور	0.04278	0.02287	0.02387	0.038513	0.035919	0.010129	0.029263	0.029263
الاهلي	0.025577	0.011279	0.004284	0.040574	0.004945	-0.01505	0.026378	0.026378
الاتحاد	0.019124	0.021503	0.018817	0.01243	0.01689	0.011247	0.016668	0.016668
التجاري	0.026511	0.02051	0.017462	0.01788	0.021819	0.024472	0.021442	0.021442
الخليج التجاري	0.060721	0.044271	0.012158	0.00732	0.007161	0.001023	0.022109	0.022109
المنصور	0.032035	0.019149	0.018367	0.015368	0.0133	0.015491	0.018951	0.018951
الواصل	0.06898	0.00523	-0.00088	0.00859	0.011956	0.008596	0.017078	0.017078
بابل	0.010829	0.015554	0.009979	0.021341	0.01035	0.003546	0.011933	0.011933
بغداد	0.018169	0.015201	0.003689	0.016865	0.005614	0.003729	0.010544	0.010544
الاتحاد العراقي	0.087026	0.020339	-0.00117	0.000032	0.000165	-0.08322	0.021789	0.021789
سومر التجاري	0.004287	0.004694	0.009784	0.01069	0.001027	0.002229	0.005451	0.005451
المعدل السنوي للمصارف	0.036139	0.018183	0.010578	0.017236	0.010799	-0.017808	0.018327	0.018327

المصدر: اعداد الباحثان من التقارير المالية والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

الجدول (5) نسبة العائد على الاستثمار

المصرف	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المعدل لسنوات الدراسة
الثور	1.24969	1.961063	0.843425	258.6241	64.92756	-8.47427	107.78559	107.78559
الاهلي	0.423187	0.473409	0.902945	-9.21093	-1.18563	0.275249	(-1.386961)	(-1.386961)
الاتحاد	0.02945	0.032891	0.037956	-0.21457	0.36734	0.024764	0.046305	0.046305
التجاري	0.07866	0.032878	0.031343	-0.12448	-0.37708	0.271013	(-0.014611)	(-0.014611)
الخليج التجاري	0.732467	0.463861	0.059001	0.244362	0.083753	0.044688	0.271355	0.271355
المنصور	0.053233	0.034734	0.028282	0.442981	0.057085	0.158598	0.129152	0.129152
الواصل	2.590092	0.326354	-0.06045	6.056696	8.284061	13.05008	5.051213	5.051213
بابل	11.88641	2.905568	2.12359	7.351693	3.400254	0.627468	4.715830	4.715830
بغداد	0.078178	0.061053	0.022086	3.451845	0.068615	7.549537	1.871885	1.871885
الاتحاد العراقي	648.1868	213.9585	-11.5793	0.004131	-0.03426	-59.3023	131.87226	131.87226
سومر التجاري	0.882007	1.30494	1.598056	-0.73523	0.103993	-0.10305	0.508452	0.508452
المعدل السنوي للمصارف	60.562743	20.141386	0.217283	24.171872	6.881426	(-4.170747)	22.8045882	22.8045882

المصدر: اعداد الباحثان من التقارير المالية والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

ومن نتائج التحليل المالي ذات الصلة بمؤشرات استدامة الربحية المصرفية يمكن رفض الفرضية الثانية والتي تنص على (لا تختلف أساليب استدامة الربحية المصرفية لدى المصارف التجارية المبحوثة)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (تختلف أساليب استدامة الربحية المصرفية لدى المصارف التجارية المبحوثة).

3.4 التحليل الإحصائي

لاختبار فرضيات البحث ذات الجانب الإحصائي فقد تم تطبيق نموذج الاختبار على متغيرات البحث حيث أن الهيكل المالي يمثل المتغير المستقل بينما كانت ربحية المصرف تمثل المتغير التابع أو المعتمد، وبينت نتائج هذا الاختبار والمذكورة في الجدول (6) الآتي:

أ. تحليل الارتباط: بلغت قيمة الارتباط بين الهيكل المالي وربحية المصرف (0.866) وبدلالة معنوية محسوبة بلغت (0.000) والتي تدل أنه كلما تحققت حالة التوازن في مكونات الهيكل المالي بين المطلوبات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الأجل كلما ساعد ذلك على تحسين مستويات ربحية المصرف. مما يتطلب من إدارة المصارف عينة البحث أن تعتمد كافة الأساليب المتاحة أمامها في تحقيق التوازن في مكونات الهيكل المالي لديها وتوجيه تلك المكونات نحو تحقيق الربحية التي تحقق الرضا لذوي المصالح كافة. ومن هذه النتيجة يمكن قبول الفرضية الثالثة (فرضية الارتباط) التي

● العائد على الاستثمار: يلاحظ من الجدول (5) أن نسبة العائد إلى الاستثمار في المصارف المبحوثة كانت متذبذبة المستويات خلال أعوام الدراسة وبين مصرف وآخر حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ. المعدل السنوي للمصارف: يلاحظ من المعدل السنوي ولكل مصرف من مصارف الدراسة أن نسبة العائد إلى الاستثمار تذبذبت بين تحقيق الخسائر والأرباح حيث كانت أقل نسبة هي (- 4.170) في العام (2018) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى حققت عائداً (خسائر) قيمته مساوية إلى (- 417) دينار مقابل كل (100) دينار تم توظيفها كاستثمارات. بينما كانت أعلى نسبة هي (6.881) في العام (2017) والتي تشير إلى أن المصارف المبحوثة في هذا المستوى حققت عائداً (أرباح) قيمته مساوية إلى (688) دينار مقابل كل (100) دينار تم توظيفها كاستثمارات.

ب. معدل سنوات الدراسة للمصارف: يلاحظ من معدل سنوات الدراسة للمصارف أن أقل قيمة لنسبة العائد إلى الاستثمار كانت في المصرف الاهلي والتي بلغت (1.38) ومعدل خلال سنوات الدراسة، بينما كانت أعلى قيمة لهذه النسبة لدى مصرف الاتحاد العراقي والتي بلغت (131.87)، بينما تراوحت قيم هذه النسبة للمصارف الأخرى بين هاتين القيمتين، مما يدل على وجود تذبذب لقيمة هذه النسبة بين المصارف المبحوثة خلال سنوات الدراسة.

(41.1%) من التغير الذي يطرأ على ربحية المصارف المبحوثة، وأن هناك نسبة (59.9%) تعود لعوامل تأثيرية أخرى غير مؤشر القروض قصيرة الأجل.

○ وجود تأثير لمؤشر إجمالي المطلوبات في ربحية المصارف وذلك استناداً إلى قيمة (t) والتي كانت (3.209) كونها أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.833) وبدرجة حرية (9)، وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من مستوى المعنوية المحسوب البالغة (0.011)، كونها تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05). كما تشير قيمة المعامل التفسيري (R^2) والتي كانت (0.389) إلى أن إجمالي المطلوبات تفسر ما نسبته (38.9%) من التغير الذي يطرأ على ربحية المصارف المبحوثة، وأن هناك نسبة (62.1%) تعود لعوامل تأثيرية أخرى غير مؤشر إجمالي المطلوبات.

الجدول (7) معاملات الانحدار على المستوى الجزئي

ربحية المصارف				معاملات النموذج	
Sig.	t الجدولية	t المحسوبة	R ²	B ₁	B ₀
0.007		4.486	0.411	0.641	0.708
	1.833				
0.011		3.209	0.389	0.624	0.661
N= 11		P ≤ 0.05		المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي	

واستناداً على نتائج تحليل الانحدار على المستوى الكلي والجزئي فإنه يمكن قبول الفرضية الرابعة (فرضية التأثير) والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية للهيكل المالي في استدامة ربحية المصارف المبحوثة وعند مستوى معنوية 0.05).

5. المحور الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

● أن المصارف المبحوثة اعتمدت في تمويل هيكلها المالي (عملياتها وأنشطتها) بشكل كبير على المطلوبات قصيرة الأجل وهذا يؤثر مخاطرة عالية لدى تلك المصارف تجاه الدائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف وأنها لا تمتلك الرؤية الاستراتيجية في هذا المجال.

تنص على أنه (يوجد ارتباط معنوي طردي وذو دلالة إحصائية بين الهيكل المالي واستدامة ربحية المصارف المبحوثة وعند مستوى معنوية 0.05).

ب. تحليل التأثير: تم إجراء اختبار التأثير على وفق المستويات الآتية:

● المستوى الكلي: تم تطبيق معامل الانحدار البسيط للتعرف على تأثير الهيكل المالي في ربحية المصارف حيث تشير قيمة الاختبار (F) والبالغة (71.604) إلى وجود تأثير للهيكل المالي في ربحية المصرف كونها أكبر من قيمتها الجدولية (5.117) وبدرجات حرية (1، 9)، وجاءت هذه النتيجة بمستوى معنوية محسوبة بلغ (0.003) والتي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05). كما تدل قيمة المعامل التفسيري (R^2) والتي بلغت (0.750) على أن الهيكل المالي يفسر ما نسبته (75%) من التغير الذي يحصل في ربحية المصرف وأن ما نسبته (25%) تعود لعوامل أخرى غير الهيكل المالي، مما يدل على النسبة المرتفعة لتأثير مكونات الهيكل المالي في تحسين مستويات ربحية المصرف.

الجدول (6) معاملات الانحدار على المستوى الكلي

ربحية المصرف					معاملات النموذج	
مستوى المعنوية Sig.	قيمة F المحسوبة	المعامل التفسيري R ²	معامل الارتباط r	معاملات Beta	B ₀	B ₁
0.000	-	-	-	0.901		
0.003	71.604	0.750	0.866	0.866		
N=11		P ≤ 0.05		قيمة F الجدولية بدرجات حرية (9، 1) = 5.117		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

● المستوى الجزئي: للتعرف على تأثير مكونات الهيكل المالي في ربحية المصارف تم اعتماد الانحدار المتعدد وبطريقة الإدخال (Enter) حيث أظهرت نتائج التحليل في الجدول (7) الآتي:

○ وجود تأثير لمؤشر القروض قصيرة الأجل في ربحية المصارف وذلك استناداً إلى قيمة (t) والتي كانت (4.486) كونها أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.833) وبدرجة حرية (9)، وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من مستوى المعنوية المحسوب البالغة (0.007)، كونها تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05). كما تشير قيمة المعامل التفسيري (R^2) والتي كانت (0.411) إلى أن القروض قصيرة الأجل لوحدها تفسر ما نسبته

- تبين من نسبة المطلوبات إلى حق الملكية، أن المصارف المبحوثة تعتمد في تمويل هيكلها المالي وبالتالي عملياتها وأنشطتها بشكل كبير على المطلوبات وواقع (184) دينار كمطلوبات في الهيكل المالي مقابل كل (100) دينار من حقوق الملكية وهذا يؤثر على وجود مخاطر لدى تلك المصارف تجاه البائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف.
- تبين من نسبة العائد إلى حق الملكية في المصارف المبحوثة انها كانت منخفضة ومتذبذبة المستويات وهذا يدل على ضعف كفاءة إدارة المصارف وسياساتها الاستثمارية في توظيف حقوق الملكية بجانب وجود مخاطر لدى تلك المصارف تجاه المساهمين من حيث ضعف مستويات تحقيق العائد لتلك المصارف.
- تبين من نسبة العائد إلى الموجودات ان العائد منخفض وهذا يدل على وجود مخاطر لدى تلك المصارف من حيث ضعف وعدم كفاءة المصارف في ادارة واستثمار الموجودات لديها.
- تبين من نسبة العائد إلى الاستثمار في المصارف المبحوثة كانت جيدة، وهذا يؤثر على كفاءة تلك المصارف في الاستثمار وبشكل عام.
- إن قرار الهيكل المالي هو قرار حاسم لأي مصرف. ويعد هذا القرار مهما للغاية، وذلك لحاجة المصارف إلى تعظيم أرباحها واستدامتها، وكذلك لأن مثل هذا القرار له تأثير على قرار المصارف في التعامل مع بيئة المنافسة التي تعمل فيها.
- وجود علاقة بين حجم المصرف والرفع المالي، حيث يعتبر حجم المصرف بديل عكسي لاحتالية الإفلاس؛ فالمصارف كبيرة الحجم مرجحة لأن تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة العسر المالي والإفلاس؛ لضخامة ما تملكه من موجودات.

2.5 المقترحات

- توصي الدراسة بأن تعمل المصارف على زيادة رأسها ليكون هناك نوع من التنافس بين حجم المصرف ورأسه. وكذلك أن تتوسع في حجوما من خلال تنوع أشكال الخدمات المصرفية وتنوع استثماراتها .

- تقليل من الاعتماد على الديون في استثماراتها وعليها عند اتخاذ قرار تمويلها باختيار المزيج المناسب للهيكل المالي بشكل يزيد من عوائد المصرف و يجعل التكلفة المرجحة عند الحد الأدنى.
- أن تتجه المصارف التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح، إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة، وبدرجة عالية على الأرباح المحتجزة؛ نظراً للخطورة العالية التي تترتب على الاقتراض، وتماشياً مع الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
- ضرورة فهم المسؤولين والعاملين في المصارف لمتطلبات إدارة المخاطر المصرفية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم باعتماد التدريب وعقد ورش العمل وبما يواكب أحدث الوسائل المستخدمة في مواجهة المخاطر المصرفية.
- تقترح وجود إدارة متخصصة بالمخاطر المصرفية والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف، ويقع على عاتق العاملين فيها مسؤولية الادارة والتنبؤ بالمخاطر المصرفية وإجراءات معالجتها.
- ضرورة اعتماد المصارف المبحوثة للمؤشرات التي تناولتها الدراسة الحالية ذات العلاقة بالتعرف على دور تركيبة الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية وتحديد مكامن الخلل والضعف، بهدف تعزيز عمل المصرف والمحافظة عليه.

6. قائمة المصادر

1. اسماعيل، اشرف عادل محمود، محددات الهيكل المالي و اثرها على هيكل رأس المال للشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة ، 2016.
2. حمزة، شنافة ، 2017، اثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك المسجلة في سوق الأوراق الاوراق المالية السعودية دراسة قياسية للفترة (2005 - 2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير المجلد (17)، العدد(1)، ص 175-194، جامعة سطيف، الجزائر.
3. عبد الفتاح، بهيرة محمد سعيد، 2014، العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن، جامعة اشرف الاوسط، كلية الاعمال، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل على الرابط http://meu.edu.jo/Library/Theses/586b77d303840_1.pdf
4. شلاش، البقوم، العون، سليمان، علي، سالم، 2008، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال، حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997 - 2001)، المنارة، المجلد(14)، العدد(1)، ص (45-81).
5. الحمدان، النضاه، ناصر، علي، 2013، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، المجلد المنارة(19)، عدد (4)، على الرابط <http://tepository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789>.

6. البرميلي، هشام ، 2006، الاستدامة على الموضة" مجلة تصميم ، العدد ٨ ، القاهرة.
7. زغيب، مليكة ، غلاب ، نعيمة ، زينة ، قهري ، 2004، دراسة السلوك المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية:دراسة حالة، على الرابط Shatharat.net/Vb/Showthread.php?i=11021:
8. الزبيدي ، حمزة ، سلامة، حسين ، 2014، اختبار أثر بعض العوامل المحددة لهيكل راس المال دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السّوق الماليّة السّعوديّة(2003-2007)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة.
9. ابو نصر ، عصام عبدالهادي، بلا سنة نشر، هيكل و مصادر وادوات التمويل الوحدات الاقتصادية في المنهج الاسلامي و اثرها على الربحية والنمو، كلية التجارة ، جامعة الازهر، على الرابط iefpedia.com/arab/?p=23193.
10. حنّدي، منير ابراهيم، الاداره الماليه مدخل تحليل المعايير ، الاسكندريه المكتب العربي الحديث، 1997.
11. معاذ، حراش، احمد، نمر، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية للمؤسسة دراسة حالة الوطنية للدهن ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصيص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محنداو الحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2015.
12. خبيزة، انفال حدة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصيص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خضير - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012.
13. صالح، علاء عبدالحسين، فاضل ، عدي صفاءالدين، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008_2010، جامعة البصرة/ كلية الإدارة / والاقتصاد قسم المحاسبة .
14. عوض الله، اشرف حسني صالح، اثر العائد على الاصول و درجة رفع المالي على الاداء المالي بتطبيق اسلوب التكلفة وفقا للنشاط في ظل الازمة المالية العالمية، دراسة حالة شركة حديد الاردن و شركاتها التابعة، رسالة مقدمة لاستفتاء متطلبات درجة دكتوراة الفلسفة في التكاليف و المحاسبة الادارية، جامعة سودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015.
15. قريوع، راضية، محددات اختيار الهيكل المالي الامثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المديرية الجهوية للمنطقة الصناعية سكيكدة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علو التسيير تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2017.